# الضـــرائـــب الـعـثـمـــانـيـــــة فـي ولايتـــي طرابلس وبنغـازي أثنـاء العهد العثماني الثـانـي

د . محمد الـهـادي السائح ــ كـلـيـة الآداب الـجـمـيـل
جـــامـعـــــة صـبـــــراتـــــة

## المـقـــــدمـــــة :

على بركة الله نفتح هذا البحث الذي يحمل عنوان الضرائب العثمانية في ولايتي طرابلس الغرب وبنغازي ، أثناء العهد العثماني الثاني ، الذي سنتعرف من خلاله على الضرائب التي كان يدفعها سكان ليبيا خاصة ، ولايتا طرابلس الغرب وبنغازي عامة ، ولقد تفنن العثمانيون في أنواعها المتعددة كما سوف نرى ، وكان السبب فى اختيارنا لهذا الموضوع ، هو معرفة حجم المعاناة التي كان يعانيها الليبيون ، من جراء ظلم العثمانيين فى العهد العثماني ، والذي لم يختلف عن العهود التي سبقته من حيث ارتفاع مقدار الضريبة ، واختلاف أنواعها ، والتي كان لها آثارها السيئة ، والمترتبة بالدرجة الأولى على كاهل المواطن ، مما أدى إلى قيام حركات تمرد ، وفوضى ، ضد الحكم العثماني ، وكان الهدف من بحثنا هذا هو الوقوف على الحالة الاقتصادية لولايتي طرابلس الغرب وبنغازي خاصة وليبيا عامة ، وقد استخدمنا في بحثنا هذا المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف الإحداث وتحليلها ،

**لقد قسمنا هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة له على النحو التالي :-**

**المبحث الأول ــ نتحدث فيه عن نظام الضرائب من خلال :**

**أ- طبيعة النظام الغربي .**

**ب- الضرائب في ليبيا واستعادة العثمانيون لطرابلس الغرب .**

**ت- النظام المالي .**

**ث- نظام الالتزام .**

**المبحث الثاني ـ والذي نتناول فيه أنواع الضرائب من خلال :**

**أ- قرار مجلس الإدارة بشأن جباية الضرائب وأنواعها .**

**ب- الضرائب التي كان يدفعها سكان طرابلس الغرب .**

**ت- الإعفاءات الغربية .**

**المبحث الثالث ــ نتناول فيه الأثر الذي تركه نظام الضرائب على المواطنين من خلال :**

**أ- أثر الضرائب .**

**ب- الآثار السياسية والاقتصادية .**

**ت- مشاكل الضغط والتوتر .**

**وانتهينا ببحثنا بخاتمة .**

## المبحث الأول ــ نظام الضرائب :

### 1- طبيعة النظام الضريبي

### 2- الضرائب في ليبيا واستعادة الحكم العثماني لطرابلس

### 3- التنظيم المالي – نظام الالتزام

### طبيعة النظام الضريبي :

السجلات المتوفرة من ضرائب مدينة طرابلس التي كانت تجبي عن طريق البوابة ، على السلع التي تدخل إلى المدينة عن طريق البوابات الرئيسية .

_ وكلمة الضرائب تعني الوسيلة المتعددة التي تجمع بها النقود قسرا من المواطنين ، واهم هذه الضرائب ما يسمى بالعشور ، دفع عشر المنتوج ، تجبي عادة عينية ، من نوع المنتوج ، وفى بعض الأحيان نقدا ، وتسمى في هذه الحالة بدل عشور أو عشور . السكاك ، وتساوى ( 30237 ) محبوب ، أو ( 7% ) من مجموع الضرائب ، وضرائب الأسواق تسمى ( مكس السوق أو جمارك السوق ) ، تمثل ( 2% ) من مجموع الضرائب أو ( 5391 ) محبوب .

_ من هذا نعرف أن الضرائب رسخت السيطرة السياسية على الأقاليم ، ولكن كان لها غرض آخر وهو إخماد حركة الثوار ، وذلك بفرض الغرامات الكبيرة وهى سلاح سياسي لتأديب الثوار ، حيث كانت تزداد و تنقص تمشيا مع فترة الانتفاضات ، وبهذا كان فرض الضرائب على المواطنين نوع من أساليب السيطرة السياسية التي اتبعها العثمانيون لترسيخ دعائم حكمهم ( 1 ) .

### النظام الضريبي :

يتألف هذا النظام من :

1- ضريبة الويرغو .

2- عشر المحصول من الشعير والقمح والزيتون .

3- ضريبة بيع الأملاك غير المنقولة .

_ كانت حصيلة الضرائب مضافا إليها دخل الإجراءات القضائية والدخول الأخرى ، تكون إيرادات ميزانية ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، أضيف إلى ذلك ضريبة الدخل تسيمتو التي ظهرت في بنغازي وطرابلس الغرب وبرقة ، وكانت الإدارة المالية في ولاية طرابلس الغرب تحت تصرف الدفتر دار . يعين من قبل السلطان

ويدير الشؤون المالية للولاية ويتخذ مقره في طرابلس ، ويقوم بتحصيل الإيرادات ،

ويتولى دفع مرتبات الموظفين ، والنفقات العسكرية ، وهو مسئول عن تصرفاته إمام وزارة المالية في الأستانة ، وقد كان في كل سنجق وكل ناحية محاسبون وصرافون يتبعون الدفاتر ( 2 ) .

كان دخل ولاية طرابلس ، ومتصرفيه بنغازي منقسما إلى الفئات الثلاث الآتية :

1- إيرادات متحصله من المقاطعتين وتستخدم للنفقات الإدارية .

2- إيرادات ترسل إلى الأستانة رغم أنها من حق المقاطعتين وليس من حق الوالي التصرف فيها إلا بإذن خاص .

3- إيرادات للمؤسسات الإدارية غير الحكومية ( مثل البلديات ) ( 3 ) .

**الضرائب في ليبيا تتقسم إلى ثلاثة أقسام :**

1- الضرائب التي كانت تحصل عليها الإدارة المحلية في ولاية طرابلس ومتصرفيه بنغازي .

2- الضرائب التي تحصل عليها الإدارة لصالح المؤسسات والشركات المستقلة وشبه المستقلة التي تشارك فيها أو تشرف عليها الدولة .

3- الضرائب التي كانت تحصل لصالح السلطان والخزينة العامة في اسطنبول (4) .

**الضرائب في ليبيا واستعادة الحكم العثماني لطرابلس :**

تم استعادة طرابلس الغرب في عام 1835 م ، من حكم الأسرة القره مالية وأصبحت تخضع للحكم العثماني المباشر ، وتم إخماد حركات التمرد بفرض الضرائب التأديبية على السكان ، والسيطرة على المدينة ، وكانت عملية فرض الضرائب سلاح سياسي لإخضاع القبائل التي تقاوم الحكم العثماني في طرابلس الغرب ( 5 ) .

بعد استلاء الأتراك على المدينة تم إخضاع المناطق - خاصةّ المناطق الجبلية - مثل : ( غريان – يفرن – جادو ) واستطاع العثمانيون السيطرة على المدينة ، وبهذا أصبحت المدينة تحت حكم العثمانيين ( 6 ) .

**التنظيم المالي :**

_ كانت ولاية طرابلس الغرب تشكل عبئا بالنسبة للأتراك من الناحية المالية وتقدر المصاريف التركية في ليبيا بـ ( 250 ألف دولار سنويا ) ، وعندما دخلت تركيا إلى ليبيا سنة 1835 م قدمت بعض التنازلات لصالح السكان ، خصوصا فيما يخص الضرائب ، ودامت هذه الوضعية إلى سنة ( 1900 م ) عندما قررت تركيا إدخال بعض الإصلاحات ، وإقرار جباية الضرائب ، حيث أخضعت السكان إلى دفع ضريبة عقارية في كل المقاطعات ، وهذه إشارة تشير إلى ما يسمى بالمسألة الزراعية التي أدت إلى المواجهة بين الإدارة التركية والسكان الليبيين في طرابلس الغرب ، وتوجد ثلاثة أنواع من الملكية العقارية وهى :

_ الملكية الخاصة ( الملكية الجماعية ) أراضي الأوقاف في طرابلس وكانت الملكية السائدة وهى من الملكية الجماعية ، ولم تكن تخضع للضرائب إلا أراضي الملكية الخاصة ، أما أراضي الوقف فلم تكن تخضع للضرائب بسبب طبيعتها الخاصة .

ورأت الإدارة العثمانية إقامة نظام الملكية الخاصة بهدف تسهيل وتحصيل الضرائب العقارية ( 7 ) . بالرغم من أن النزاع الذي نشب بين السنوسية والإدارة العثمانية شهد فترة من الصراع فانه لم ينجم عنه إلى القطيعة الكاملة أو الصلح التام .

الضرائب التي يدفعها سكان طرابلس الغرب لا تختلف في شيء تقريبا عن بقية الضرائب الموجودة في المقاطعات الأخرى للإمبراطورية العثمانية .

إن طريقة جمع الضرائب في المقاطعات تختلف لأسباب عدة وهى :

1- المقاومة من المواطنين .
2- غياب الكوادر المتخصصة بجمع الضرائب .
3- اتساع رقعة البلاد ( 8 ) .

**نظام الالتزام :**

**أقسي ما يعاني منه المواطن** من إلزام الضرائب ، هو أن تعرض الدولة في مزايدة علنية جباية إحدى الضرائب في منطقة ما ، وأحيانا يترك تحديد الضريبة المطلوبة للمزايدين ، غير أنه من المعتاد أن يضع المسئولون الماليون للحد الأدنى للضريبة المفروضة للمزايدة اعتمادا على تقديرات غالبا ما يكون غير واقعية ، ونظام الالتزام

يوفر على السلطة من جهة ملاحقة كل فرد لتحصيل الضريبة منه ، ومن جهة ثانية يوفر عليها الانتظار حتى تتم عملية الجباية للحصول على الأموال من أول الشهر إذا فالملتزم يدفع قسطا سنويا مما التزم بجبايته مقدما والباقي يدفعه على أقساط لاحقه ، ومن جهة أخرى دخول هذا المبلغ إلى الخزينة كاملا غير منقوص وذلك لأن من شروط هذا النظام هو وفاء الملتزم بالمبلغ الملتزم به ، ولا يحق له ادعاء الخسارة أو العجز في جباية المبلغ الذي التزم به ، وكان نظام الالتزام سائدا في كل أنحاء الدولة العثمانية ، حتى جاء السلطان عبد الحميد سنة ( 1849 – 1861 ) لم يكد يستقر على كرسي الحكم حتى أصدر قرار إجراء إصلاحات في مملكته لكسب الشعوب التي تحكمها وثيقة الدول الأوروبية لتسانده في حكمه بعد أن عمت الشكاوى ، والتذمر في كل مكان وتعددت الثورات ضد الحكم ولم يكن نظام الالتزام مطبقا على جميع الضرائب في ليبيا ، حيث كان مقدر الضريبة أكبر من قدرة الإفراد وكان شيخ القبيلة كان يسعى لدى الوالي لإرجاء قسم من المبلغ المطلوب إلى العام القادم أو إبقاء المبلغ في ذمة أفراد القبيلة حتى تنزج أحوالهم ، وكان الوالي في بعض الأحيان يوافق على ذلك حتى لا تقوم حركات تمرد وعصيان تقوم بها إحدى القبائل أو الجماعات .

من خلال ما تقدم نجد أن عملية جمع الضرائب هي الشغل الشاغل للدولة العثمانية ، وان الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة ما هي إلا من أجل تسهيل عملية جمع الضرائب ، والسيطرة على البلاد من خلال فرض الضرائب المرتفعة مما أدى إلى مغادرة السكان إلى مناطق أخرى .

## المبحث الثاني ـ أنواع الضرائب :

### 1- قرار مجلس الإدارة بشأن جباية الضرائب وأنواعها

### 2- الضرائب التي كان يدفعها سكان طرابلس الغرب

### 3- إيرادات مقاطعتي طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغازي

### 4- الإعفاءات الضريبة

### قرار مجلس الإدارة بشأن جباية الضرائب :

عندما اجتمع مجلس إدارة الولاية ( طرابلس الغرب ) برئاسة الوالي المشير رجب باشا ، وذلك من اجل البحث عن طريقة جديدة لحماية وجمع الضرائب في مواعيدها المحددة ، حيث اتخذ المجلس المذكور قرارا بتاريخ ( 3 – رجب – 1325 ) الموافق ( 22 – أغسطس – 1907 ) ينص هذا القرار في المادة الأولى من الفصل الأول على أنه ضريبة ( الويرغو ) للولاية تقارب حوالي ( 80 ) ألف ليرة تركية في العام ،

وكان من الضروري على مشايخ القبائل وهيئاتها الاختيارية أن يقوموا بتقديم دفترا إلى مديري المال ، يحتوى على أسماء الذين يدفعون الضرائب حيث أن مأموري المال كانوا يطابقون هذه القيود والدفاتر بكشوفات ودفاتر الأعوام السابقة ، وذلك للتأكيد من صحتها ، ويلحقون بها ما قد يكون قد نسي أو سقط من العين سهوا ، وكانت هذه الضرائب تدفع على أربعة أقساط ، والأعشار كانت تجبي عينيا ( 9 ) .

**أنواع الضرائب :**

بعد بداية العهد العثماني الثاني اختلف النظام الضرائبي عن العهود التي سبقته ، وخاصة في أسلوب جباية الضرائب ، وتحديد أنواعها ومقدارها ، وعلى وجه الخصوص منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، على اثر الاتجاه الإصلاحي للإمبراطورية العثمانية ، وصدور القوانين الحديثة ، والتشريعات الموالية لروح العصر ، وكانت الضرائب التي يتم جبايتها في ليبيا بشكل عام تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهى :

1- الضرائب التي كانت تجبى لصالح السلطان والخزينة العامة في اسطنبول .

2- الضرائب التي كانت تجنى لصالح الإدارة المحلية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغازي .

3- الضرائب التي كانت لصالح المؤسسات والشركات المستقلة أو الشبه مستقلة ، هذه المؤسسات التي كانت تشارك فيها الدولة أو تشرف عليها ، وتدخل في نطاق ما كان يعرف بإدارة الدين العام ، وكانت الدولة تتقاضى من هذه الشركات والمؤسسات إما مبلغا مقطوعا أو تشارك في أرباحها ( 10 ) .

**ضريبة الويرغو :**

كانت هذه الضريبة تتألف من :

1- الضريبة الشخصية ، وقدرها ( 35 ) قرش على كل_ذكر بلغ عمره الرابعة عشرة وما فوق ، ويعرف بالصائم ( أي الذي وجب عليه صوم شهر رمضان ) .

2- الضريبة الجهادية ، الخاصة بالجهاد ، وتشكل ( 6 % ) من مجموع ضريبة ( الويرغو )

3- ضريبة الحيوانات وقدرها ( 3 1/2 ) قرش للجمل ، ( 17 1/2 ) قرشا للبقرة أو الثور ( 3 1/2 ) قرش للشاه أو الماعز ، وكان الخيل والبغال والحمير تعفى عنها الضرائب .

4- ضريبة الأشجار ، وقدرها ( 1 1/2 ) قرش للنخلة الواحدة ، حيث تستثنى من الضريبة جميع الأنواع المثمرة من الأشجار الأخرى .

5- ضريبة الآبار الخاصة ، وقدرها ( 15 ) قرشا عن البئر الريفية المستخدمة في الري ( 11 ) .

وقد حاولت الإدارة في ولاية طرابلس الغرب بوضع حل لمشكلة ضريبة ( الويرغو ) حيث أن من المواد التي وردت في التعليمات الخاصة بتقرير الأعشار وجمعها من الفلاحين هي :

1- أن مأموري ( الترخيص ) مجبرون بترخيص كافة المزروعات .

2- على مأموري الترخيص توفير الترخيص للمزارع قبل الموسم .

3- من زاد عشرة عن كيلات ، ولم تحصل الموافقة بينه وبين لجنة الترخيص يحال إلى القضاء .

4- أن مأموري الترخيص ملزمون بإعطاء الإيصالات المطبوعة عن كل محصول .

5- يؤخذ العشر من كل محصول بعد تقدير بعناية .

6- يمنع مسح أو تغيير أية قيودات بدفتر الترخيص .

7- تسليم دفاتر الترخيص إلى الحكومة .

8- كل قبيلة يقصدها أناس للحرث فيها من قبائل أخرى تكون مسئولة عن دفع ضريبة العشر عنهم .

9- يتم تحصيل المقادير العشرية من طرق القائم ومدير المال .

10-إن كافة مأموري الدولة من مالية وغيرها مجبرون ومكلفون بهذه التعليمات بشأن تحصيل الأعشار ( 12 ) .

**ضريبة رسوم الطرق والمرور :**

أزداد الاهتمام والعمل بهذه الضريبة حيث شهد العهد العثماني الثاني تشديدا وتنظيما لهذه الضريبة ، حيث إن الشخص الذي يريد السفر من بلدته إلى بلدة أخرى كان يجب عليه تقديم كفيلا أو ضامنا له ، ثم يقوم الموظف المختص بكتابة اسمه وأوصافه ونسبة وبلدته ، والبلدة التي طلب الإذن بالذهاب أليها مع ثلاثة قروش ثمن هذه التذكرة ، ويستطيع المسافر أن يستعمل هذه التذكرة لمدة سنة كاملة ، حيث أنها تعتبر كجواز سفر له ، وإذا وجد أنه لا يحمل تذكرة سفر يسجن لمدة ثلاثة أيام في البلدة التي يتم فيها القبض عليه ، ثم يطلب منه كفيل٬ ليتمكن من العودة إلى بلدته .

**ضريبة البريد والبرق :**

كانت هذه الضريبة تجبى عن طريق بيع الطوابع البريدية وأجور المكالمات البرقية ، حيث بلغ إيرادات هذه الرسوم الضريبية عام 1910 حوالي ( 20 ) ألف ليرة عثمانية .

**ضريبة دائرة الصحة والحجز الصحي :**

تجبي هذه الضريبة من المرضى الذين يذهبون ويرتادون المصحات الحكومية ، وكذلك تجبي من المسافرين الذين يحجزون صحيا ، وقد بلغ ما حصل من هذه الضريبة عام 1910 حوالي ( 800 ) ألف ليرة عثمانية .

وقد كانت هذه الضرائب التي تجبى من طرابلس وبنغازي ترسل تحت اسم إعانة الخزنة ، وإعانة صندوق التقاعد العسكري ، وصندوق التقاعد الملكي ( المدني ) وغيرها ( 13 ) .

**الضرائب التي يدفعها سكان طرابلس الغرب :**

كان سكان ولاية طرابلس الغرب يدفعون عدة ضرائب للإدارة العثمانية ، ومنها :-

**1- الضريبة السنوية :**

يدفع هذه الضريبة كل ذكر بالغ ، ولكن هذه الضريبة يتفاوت حجمها من منطقة إلى أخرى ، إلا أن متوسط هذه الضريبة يعادل حوالي ( 40 ) قرشا ، أما عن ضريبة المواشي ، فأن ملاكها يدفعون ضريبة كل سنة على الجمل تقدر بحوالي ( 40 ) قرشا ، وعلى البقرة ( 20 ) قرشا ، وعلى النعجة ( 4 ) قروش ، وعلى العنزة الواحدة ( 2 ) أي قرشين .

أما ضريبة شجرة الزيتون والنخيل فأن كل واحدة تدفع حوالي ( 2.5 ) قروش ، أما عن بقية الأشجار فهي معفاة من الضرائب .

أما عن ضريبة الآبار ، فتدفع ضريبة عن كل بئر خاص حوالي ( 25 ) قرش .

**2- الضريبة العينية :**

وهى ضريبة العشر ، وتؤخذ عن عشر المحصول من الحبوب التي يرويها صاحبها ، وضريبة العشر هذه تجبى بطريقة الالتزام ، أي أن الذي يشتري جباية الضرائب يدفع قيمة الضريبة على دفعات .

**3- ضريبة بدل الخدمة العسكرية**

يدفع هذه الضريبة المعفون من الخدمة العسكرية والشرطة ، وتقدر بحوالي ( 30 ) قرشا ، حيث كانت الجالية الأوروبية في طرابلس تدفع الضريبة على كل أفرادها .

**4- ضريبة الأملاك غير المنقولة ( المسقوفات والأرض ) :**

تدفع هذه الضريبة عند تأجير الأرض ، وتقدر بحوالي ( 10% ) من إيرادات تأجيرها ، وتقدر ضريبة المالك غير المنقول بحوالي ( 8% ) .

**5- ضريبة الدخل على مرابح التجارة :**

وتدفع هذه الضريبة أصحاب الحوانيت والدكاكين كالأجانب ، وتتراوح قيمتها سنويا بين ( 5 ) قروش على البقال وحتى ( 100 ) قرش على التاجر الكبير .

**6- ضريبة المعادن النفيسة ( الذهب والفضة ) :**

كانت ضريبة الدمغة والختم تقدر بحوالي ( 16 ) بارة وعلى أوقية الفضة ( 16 ) بارة ، وعلى مثقال الذهب كذلك ، وكانت ضرائب أخرى تدفع عن التعليم والجيش وتسجيل الملكية .

وتعود الضرائب التي تذهب عائداتها إلى خزينة الإمبراطورية العثمانية كالآتي :

الصادرات والواردات بمقدار ( 8% ) ،وأما الجمارك تقدر بحوالي (50 )ألف ليرة تركية فـي طرابلس ،( 15 ) ألف ليرة تركية في بنغازي .

أما الموانئ فتعفى منها السفن الأجنبية ، وتشكل عائدات البرق والبريد حوالي (20)ألف ليرة تركية ، وهناك نوع آخر مرتبط بالدين العثماني ، وهناك ضريبة إضافية على الملح ، والحرير ، والكحول ، وطوابع البريد ، وإدارة الصحة ، والحجر الصحي ، حيث تجمع طرابلس وبنغازي منها حوالي ( 8 ) ألف ليرة تركية ، وتحصل طرابلس من احتكار التبغ والملح كل سنة على حوالي( 32 )ألف ليرة تركية،وتحصل رقة على (15) ألف ليرة تركية ( 14 ) .

**الضرائب المحصلة على مستوى طرابلس :**

كانت هناك عدة ضرائب يتم تحصيلها داخل مدينة طرابلس ومنها :

هناك الضريبة المسماة ( الويرغو ) ، وهى رسوم وزن الذهب والدمغة ، وكل المعادن النفيسة الأخرى ، ولهذه الضريبة انتشار كبير في طرابلس ، كما أن هناك ضريبة أخرى تدفع عن الكحول أو ما يسمى ( اللاقمى ) ، وهو ذلك السائل الأبيض المستخرج من جذع النخلة ، وتقدر بحوالي ( 120 ) قرشا عن كل نخلة تم توجهات الإدارة العثمانية إلى مشكلة حل ضريبة الزكاة أو العشر ذات الطابع الديني ، وهى الضريبة التي قبلها السكان عند مجيء الإسلام في القرن السابع ، حيث إنها كانت في البداية تجمع وتدفع عينيا ، ولكن أصبحت بعد ذلك تدفع نقدا ، إلى جانب هذه الضريبة الخاصة بالزكاة ، توجد ضريبة عقارية خاصة بالأراضي والأملاك العقارية ، وتشمل

على ( 10 % ) من قيمتها ، وثم يضاف إلى ذلك قيمة أخرى بنسبة من ( 5 إلى 6 % ) لتشجيع التعليم ، ولدعم المصاريف العسكرية ، وكان الميراث يخضع لضريبة تقدر بنسبة حوالي ( 2.21 % ) من قيمة الأملاك الموروثة ، ثم ظهرت في سنة 1902 م ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية إلا أنه مع هذا الكم الهائل من الضرائب التي تدفع إلى إدارة الجمارك والبريد والتلغراف وضابطيه .المرافئ وغيرها ، إلا أنه لا تدخل كل هذه الضرائب إلى ميزانية الولاية ، بل أنها تعتبر خاصة بالدولة العثمانية وترسل إلى القسطنطينية ( 15 ) .

**إيرادات مقاطعتي ولاية طرابلس ومتصرفيه بنغازي :**

تتكون هذه الإيرادات من :

1ـ ضريبة ( الويرغو ) :

كان على ضريبة ( الويرغو ) أن تختفي تدريجيا بعد الإصلاح الضرائبي الذي قام به العثمانيون ، والذي وقع في سنة 1903 م ، ولكن ذلك لم يتم بصفة كاملة ، وقد بقي هذا النظام موجودا في الكثير من مناطق ليبيا ، حتى الفترة التي يتم فيها الاحتلال الايطالي لليبيا .

2ـ ضريبة ( العشر ) :

وهى الضريبة التي كانت مقررة على المحاصيل والمنتجات الزراعية حيث كانت تختلف من حين إلى آخر باختلاف الموسم ، تحسنا أو سؤا ، وكان يجرى دفع العشر عن البقول عينيا بينما عن الزيتون نقدا .

3ـ ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية :

كان يخضع رعايا السلطان من غير المسلمين ، والمعفيين من الخدمة العسكرية إلى دفع ضريبة تعرف بضريبة ( البدل العسكرية ) ، وقدرها ( 30 ) قرشا عن كل ذكر بالغ قادر على حمل السلاح .

4ـ ضريبة دمغ ووزن المعادن الثمينة :

كان الرسم المقدر على دمغ الفضة ( 16 ) بارة ( الأوقية ) ، و( 8 ) بارات عن وزن الأوقية الواحدة ، وهى الضريبة نفسها المطبقة على الذهب مع استعمال ( المثقال ) ( 6011 , 4 غرام ) كوحدة وزن بدل الأوقية .

5ـ ضريبة العقارات والآثار والتوثيق :

حسب التنظيمات والقوانين الضريبية التي تمت سنة 1903 م ، فقد انتقل حق البث في شئون نقل الملكية من القاضي إلى مكتب ( الدفتر خان ) الذي تتم أمامه عن طريق

محرري العقود عمليات البيع والشراء في الملاك غير المنقولة ، حيث كانت الضريبة المقررة جبايتها منها تقدر بحوالي ( 1.50 % )، ويختص القاضي بالنظر في شئون الإرث بالنسبة للقصر ، حيث تبلغ الضريبة المقررة لذلك حوالي ( 2.50 % ) من القيمة العامة .

6ـ ضريبة الدخل :

هذه الضريبة تطبق على أصحاب الحوانيت والتجار وأصحاب الصناعات والحرف وتقدر بحوالي ( 3 % ) من الدخل الفعلي ( 16 ) .

**الإعفاءات الضريبة :**

الإعفاءات الضريبة في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغازي 1835 – 1902 :

يقصد بالمعفيين هنا الأفراد ، أو المجموعات التي منحتها الإدارة العثمانية في اسطنبول أو طرابلس الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب ، ولقد ذكرت هذه الإعفاءات في الوثائق الرسمية العثمانية المتعلقة بالضرائب ، وتم تحديد المعفيين من الضرائب وهم :

1- المشاهير الذين منحوا من زعامات الإقطاع .

2- القضاة .

3- معلمو المدارس .

4- قادة قوافل التجارة.

5- قادة القلاع ومؤسسيها .

6- الصيادون ( خاصة مدربو الطيور الخاصة بالسلطان ) .

7- ساسة الخيل في إسطبلات السلطان .

8- أعضاء المؤسسات العسكرية بمراحلها :

مرحلة غاز بان .

مرحلة الفرسان الإقطاعيين .

مرحلة المرتزقة .

مرحلة الانكشارية .

مرحلة الجيش المحمدي

9- خراج المؤسسات الدينية بما في ذلك العلماء

10- أعضاء وأفراد عائلات مشهورة ، خدمت الدولة في الحرب ، وفى الدين ، وقد أكد
على إعفائهم بمراسيم سلطانية .

11- أفراد يعملون في خدمة الدولة مثل :

- حراس الممرات الجبلية
- حراس ومصلحو الطرق والكباري .

12- العاجزون من الكبار السن كالأعمى ، والأصم ، والمشلول ، والمفلس .

13- مشايخ القبائل والأعيان والعلماء ( 17 ) .

من خلال ما تقدم نجد أن الضرائب التي فرضت على المواطنين دون النظر لأحوالهم وظروفهم المعيشية ، بل كان الهدف هو جمع أكبر قدر من الأموال ، ورغم وجود نوع من الإعفاءات إلا أنها كانت نوع من السياسة لإخماد احتجاج المواطنين على ارتفاع مقدار الضرائب وعدم قيامهم بالثورة وحركات التمرد .

## المبحث الثالث ـ أثر الضرائب :

**1- وسائل وأساليب زيادة جمع الضرائب**

**2- الآثار الاقتصادية والسياسية**

**3- مشاكل الضغط والتوتر**

**وسائل وأساليب جمع الضرائب :**

كانت عملية جمع الضرائب الشغل الشاغل للدولة العثمانية منذ بداية عهدها ، لذلك لم تكن تهتم بالمتاعب التي كان يقاسيها السكان الذين يقاسون الآم العيش ، ويتعرضون لمجاعات قاتلة من فترة إلى أخرى ، وعملت الدولة العثمانية على زيادة دخلها الضريبي بمختلف الوسائل والطرق والذي تحقق لها ذلك من خلال الآتي : ( 18 ) .

أولا : إصدار بعض اللوائح التنظيمية التي تسهل جمع الضرائب ، مثل اللائحة الصادرة تحت عنوان ( نظامنا في تحصيل الأموال المبرمة في الولايات و الأولوية كافة ) . وقد صدرت هذه اللائحة في 11 – ربيع الأول 1283 الموافق 11 – يوليو – 1866 م ، وهى مكونة من ثلاث مواد هي :

_ المادة الأولى اختصت بضريبة الملاك ، وضريبة الإعانة العسكرية - والمادة الثانية نصت بعقوبة المخالف بحبسه مدة عشرين يوما - والمادة الثالثة نصت على ترجمة اللائحة إلى اللغات العربية والتركية واليونانية والبلغارية وتعليقها بالمساجد والكنائس الموجودة في كل مكان بحيث يطلع عليها الجميع ولا يبقى أي عذر لأحد ( 19 ) .

ثانيا : إجراء التسويات الضريبة بحيث يدفعها الجميع دون استثناء ، حيث تسهل على غير قادرين على دفعها ، والحيلولة دون تهرب الغائبين من الالتزام بدفعها ، وتم إصدار عمليات تسوية جديدة تعم كافة البلاد ، وحرصت الحكومة العثمانية على تنفيذها لما فيها من دقة وضبط ، وضمان وصول المبلغ المطلوب في موعده

ثالثا : إصدار التعليمات بمنع المسافرين من السفر مع أسرهم خارج الولاية بحجة التجارة أو العلاج أو السياحة الأبعد دفعهم الضرائب وإبراز ( وصل ) بذلك .

رابعا : العمل على تحقيق زيادة ضريبية رسوم بعض المواد ، كما حدث لضريبية ( اللاقمى ) والتي كانت بمقدار ( 80 ) قرش ، وأصبحت بمقدار ( 12 ) قرشا وفقا لجدول ( 1883 ) .

خامسا : تعديل النظام الضريبي ، بما يكفل تحقيق زيادة كبيرة في الدخل بتنعيم الضريبة من ناحية ، وبزيادة أعداد المكلفين بدفع الضرائب من ناحية أخرى ، وتم إلغاء بعض الإعفاءات التي كانت تتمتع بها الفئات خاصة الكولوغلية والإشراف .

سادسا : هناك بعض الحوافز التي تعلن من آن لآخر ، وذلك من أجل استدراج المواطنين لدفع الضرائب ، بإعطائهم تخفيضا بسيطا خلال فترة معينة ( 20 ) .

مع ذلك لم يكتف الأتراك بهذه الضرائب وحسب بل أنهم شرعوا بفرض ضرائب استثنائية ، من بينها الضريبة الاستثنائية التي فرضها الباب العالي على رعاياه ، والتي أطلق عليها أسم ( المعونة العمومية ) ، حيث سجل الباب العالي في قائمة دافعي الضرائب القبائل التي تسكن حول طرابلس ، حيث كانت هذه القبائل معفية من دفع الضرائب في العهود السابقة جراء الخدمة العسكرية المجانية التي كانت ملزم بها ، هذه القبائل ، و رفضت دفع الضرائب ، الأمر الذي شجع بعض القبائل الأخرى على عدم دفع الضرائب ، وقام أكثر من ألفين من الأهالي العرب باكتساح قنصليات كل من فرنسا وأسبانيا وانجلترا ، مطالبين القصاص من السلطات التركية وتعسفها ( 21 ) .

**الآثار الاقتصادية والسياسية :**

ترتيب هذه الآثار الاقتصادية والسياسية بشكل خاص على التجارة والزراعة والصناعة ، حيث اضمحلت الزراعة التي كانت تخضع لنظام قديم وعتيق في ملكية الأراضي ، وكان هذا النظام على النحو التالي :

1- ملكية خاصة بأفراد لا ينازعهم فيها أحد ، ويدفع عنها أصحاب ضريبة العشر

2- ملكية الانتفاع ، أي الأراضي التي يقوم بعض الأفراد باستئجارها ودفع مبالغ معينة سنويا .

3- أراضي الوقف ، وهى الأراضي الخاصة بالمساجد والأضرحة يؤجرها الأفراد سنويا أو لعدة سنوات

4- أراضي البور التي تكون صالحة للرعي ، ولم يقوم أحد بإحيائها .

مع ذلك نجد أن العثمانيين لم يهتموا بالأمور الاقتصادية وذلك لما يفرضونه من قوانين خاصة بدفع الضرائب ، وهذا أدى إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية ، وهجرة الناس إلى بلدان أخرى مثل مصر ، وتونس ، والسودان ، والجزائر خوفا من بطش العثمانيين بهم لعدم دفعهم الضرائب التي تضاعفت من حين لآخر .

وكان كل همّ السلطان العثماني هو إشباع رغباته وشهواته النفسية الأمر الذي أدى إلى ثورة زعماء القبائل على الولاة العثمانيين ، وذلك بسبب كثرة الضرائب ، حيث كان كل من لا يقدر على دفع الضرائب ليس أمامه سوى السجن أو التعذيب أو الجلاء ، ومن يتهرب من دفع الضريبة يلزم جاره بدفع الضريبة عنه ، وكل هذه المصائب والمصاعب كانت تقع على كاهل السكان مما أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة ( 22 ) .

**مشاكل الضغط والتوتر :**

إن مشاكل الضغط والتوتر المترتبة عن العملية الضريبة في ولاية طرابلس الغرب وسنجق بنغازي في العهد العثماني الثاني ، ربما يكون السبب في ذلك هو الضغوط التي تمارسها الحكومة العثمانية على الأهالي في إطار سياستها الضريبة العامة لحملهم على دفع الضرائب دون تأخير رغم فقرهم وحاجتهم ( 23 ) وكان في الإمكان أن تسير الأمور بشكل عادي، دون حدوث مشاكل أو أن حالة البلاد متيسرة وبحالة جيدة ، فتتم عملية الضرائب والمستحقات دون متاعب ، لكن إمكانيات البلاد الاقتصادية محدودة ، وجل اعتمادها على الزراعة ، سواء كانت دائمة تعتمد على ري بدائي ، أو موسمية تتوقف على هطول الأمطار ، وكانت البلاد تمر بسنوات جفاف وقحط تتفاوت في القسوة من عام إلى آخر ، مما ينتج عنه محصول هزيل أحيانا ومنعدما أحيانا آخر ، ولكن مقدار الضرائب المقدرة سابقا يظل كما هو بما يثقل كاهل الفلاح ، الذي يعجز أحيانا عن الحصول حتى على ما يسد به جوعه ( 24 ) .من هنا كان التوتر المستمر الذي تزداد حدته بازدياد الضغوط الضريبة ، التي يرتفع مؤشرها بارتفاع الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها البلاد . وفي مقدمة المشاكل التي ترتب عن العمليات الضريبية في ليبيا هي مشكلة الديون المتراكمة ، والتي تكاد تكون عامة في جميع أنحاء البلاد . فنجد في سجل الديون الضريبي ، والمراجع في 4

أيلول 1288 - 16 سبتمبر 1872 م ، من قبل محاسبة الولاية على أهالي متصرفيه بنغازي ، التي تتكون من سبعة عشر قاض، في ذلك الوقت ، ونجد ديونا متراكمة يصل مجموعها إلى ( 13462582 قرشا و28 ) بارة على مدى ثمانية وعشرين عاما والتي تسمى ديون ( السنين العتيقة ) ، وكل هذه الديون مذكورة بالتفاصيل وبالدقة الحسابية ومراجعة ومختومة .

ونلاحظ أن هذه الديون كان أكثرها متراكما على القبائل البدوية في الدواخل ، ويرجع السبب في ذلك لكونها أكثر عرضة للتضرر من الجفاف ، وأيضا بعدها عن مراكز السلطة ، وقدرتها على المماطلة بشكل كبير وبصورة أكثر فاعلية . فنجد المترتب على بنغازي المركز حوالي ( 366609 قروشو36 ) بارة .

بالنسبة إلى ولاية طرابلس الغرب ، والتي بالإمكان الدخول لألحا وكذلك في تفاصيل ضرائبها المتراكمة ، حيث نكتفي هنا بذكر الرقم الختامي لقضاء من قضاتها ، فنجد الديون المتراكمة على قضاء الخمس في سنة 1305 هـ - 1889 م تساوي حوالي (389904 قروش و 20 ) بارة ( 25 ) .

ويمكننا اعتبار الديون الضريبة إحدى المشاكل الرئيسة التي أبتلي بها النظام العثماني خلال فترة حكمه الثانية لليبيا ، حيث استمرت معه هذه المشكلة منذ بدياته الأولى حتى سنواته الأخيرة ، وكانت تشكل عقبة كبيرة في سبيل الوصول إلى أي تقارب بين الحكومة والمواطن ( 26 ) .

ولم تكن السنوات الأخيرة بأحسن حالا ، حيث إذا نظرنا إلى الديون المتراكمة على البلاد ككل في سنة 1320 هـ - 1904 م قد وصلت ما يقارب على ( 9601521 ) قرشا و ( 20 ) بارة ، بينما ما سددته بنغازي كان حوالي ( 592359 قرشا و 21 ) بارة ، وهى نسبة تقل في كلتا المنطقتين عن ( 25 % ) من مجموع الديون المتراكمة .

وهكذا نجد أن الديون الضريبية استمرت عبئا ثقيلا على كاهل الأهالي منذ بدايات الحكم العثماني إلى سنواته الأخيرة .

وبالإضافة إلى تلك المصاعب الناتجة عن دفع الضرائب كانت الدولة العثمانية تعمل من حين إلى آخر في الحصول على موارد دخل جديدة عن طريق فرص التبرعات الإجبارية ، أو عن طريق الضغط والإحراج ، وذلك للمساهمة في حل أزمة طارئة ، وتمويل مشروع جديد في الولاية .

وكان للمجهود الحربي نصيب كبير من تلك الدول خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني ، وخاصة أثناء حرب البلقان الأولى سنة 1912 م ، وأصبحت تلك التبرعات تدريجيا تأخذ شكل الإجبار ، فبدأ نفور الأهالي ثم تذمرهم منها ، ثم صدر قرار سلطاني ينص على إضافة ( 6 % ) على جميع أنواع الضرائب للمساهمة في التجهيزات العسكرية وكان ذلك في سنة 1316 هـ - 1900 م ، فشكلت بذلك عبئا جديدا على الأهالي ودخلت ضمن التراكمات الضريبية ، كما يتضح من السجلات المالية ( 27 ) .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن الضغوط استمرت على قطاع الموظفين للتبرع من رواتبهم ، حيث أن آخر خصم تقرر عليهم كان بواقع ( 1 % ) لصالح الأسطول الحربي في سنة 1910 م ( 28 ) .

إضافة إلى هذه التبرعات لصالح الأسطول الحربي ، كان هناك تبرعات أخرى لصالح مشاريع مختلفة ، وكان بعض هذه التبرعات إجباري ، والبعض الآخر شبه إجباري ، فمثلا كانت هناك ضريبة بزيادة ( 5 % ) من بقية أية ضريبة لصالح التعليم العام ( 29 ) .

أما عن موقف الحكومة العثمانية إزاء حالة التوتر التي كان يعيشها المواطنين في العهد العثماني الثاني أن عملية جباية الضرائب كانت الشغل الشاغل للدولة العثمانية ، ونلاحظ أن الحكومة العثمانية اتبعت أسلوب الحزم والتصميم فى فرض وجمع الضرائب حتى يشعر المواطن أن الضريبة قدر واقع لا محالة ، وأنه لا مجال للتهرب منها أو التحايل على دفعها ( 30 ) . وبما يشعر به المسئول التنفيذي عن جمع الضرائب ، بأن بقائه في منصبه مرهون إلى حد كبير بنجاحه في إتمام عملية التحصيل ، وبما يؤكد لهذا أو ذلك أي لدافع الضريبة ولجابيها بأن هناك عينا ساهرة يقظة ومتربصة ، تراقب كل تقاعس وترصد كل تقصير ، وتتابع كل من يلحق الضرر بعملية التجميع للضرائب .

إن الدولة العثمانية بفرضها نظام الضرائب على المواطن جعلت البلاد تخضع لها من خلال الديون المرتفعة التي ( تراكمت وأصبحت هذه الديون ) أحدى المشاكل الرئيسية التي ابتلى النظام العثماني - خلال فترة حكمه الثانية لليبيا .

## الخاتمة :

نتيجة لنظام الضرائب الذي فرضه العثمانيين على المواطنين ، كان شغلهم هو جمع الأموال على الرغم من أن هذه الضرائب كانت مرتفعة وعدم قدرة المواطنين

على دفعها ، إلا إن العثمانيين أصدروا القوانين واللوائح التي تسهل عليهم عملية جمع الضرائب دون النظر لأحوال وظروف المواطنين ، وفرضت ضرائب استثنائية في بعض الأماكن لزيادة مقدار الأموال ، ورغم وجود نوع من الإعفاءات الضريبية التي حدثت في ولاية طرابلس ومتصرفيه بنغازي إلا أنها تسلمت أقلية من الناس الذين يخدمون تحت رعاية السلطان في مقره ، وان ارتفاع الضرائب وظهور ضرائب أخرى أدى بالمواطنين إلى القيام بالثورة والفوضى و انتشرت وعمت أرجاء البلاد ضد الحكم العثماني حيث هاجر العديد من السكان إلى البلدان المجاورة هربا من دفع الضرائب مما أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية للبلاد وقيام الانتفاضات التي شملت أرجاء البلاد .

## الهوامش :

1- البريار ، ( عقيل محمد عقيل ) العلاقات العربية التركية ، مركز دراسة جهاد الليبيين طرابلس 1986 م ص 179
2- فرانشكوكور ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، الترجمة ، خليفة محمد التليسى دار الفرجانى ، طرابلس ، د – ت ص 43 – 50
3- فرانشكوكور ، مرجع سابق ص 43
4- بن موسى ، ( تيسير ) المجتمع العربي الليبي فى العهد العثماني ، الدار العربية للكاتب ، دار الكتب الوطنية 1988 م ، ص 209
5- البريار مرجع سابق ص 179
6- بروشين ، تاريخ ليبيا ، فى العصر الحديث ، ترجمة عماد حاتم ، دار المحيط العربي بيروت 1991 م ص 265
7- العرفاوى ، ( محمد ) مخاض الامبريالية منشورات مركز جهاد الليبيين 1990 م ، ص 47 – 48
8- بن موسى ، المجتمع العربي الليبي ، ص 209
9- الدجانى ( احمد صدقي ) ، وثائق تاريخ ليبيا ، منشورات جامعة بنغازي ، د – ت ، ص 206
10- بن موسى ، مرجع سابق ، ص 209
11- فرانشكوكور ، مرجع سابق ص 43 – 50
12- الطوير ( محمد أمحمد ) تاريخ الزراعة أثناء الحكم العثماني ، الدار الجماهيرية للنشر ، مصراتة ، الطبعة الأولى ، 1991 م ص 65
13- بن موسى ، المجتمع العربي الليبي ص 210

14- البريار ، مرجع سابق ص 336
15- العرفاوي ، مرجع سابق ص 50
16- فرانشكوكور ، مرجع سابق ص 44
17- البريار ، ( عقيل محمد عقيل ) ، دراسات فى تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات جامعة طرابلس ، 1996 م، ص 55
18- السوري ( صلاح الدين حسن ) الضرائب العثمانية فى ولاية طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغازي مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، يوليو 1984 ، ص 367 ، ص 397 ، ص 391 ، ص 395
19- مرجع سابق
20- مرجع سابق
21- الطوير ( محمد أمحمد ) ، مقاومة الشيخ غومة المحمودى للحكم العثماني ، مركز دراسة جهاد الليبيين ، 1988 ص 58 ، ص 59
22- الزاوي ( الطاهر احمد ) ، ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية التركي ، دار الفتح العري بيروت ، الطبعة الأولى ، 1390 هـ ، 1970 م ، ص 151 ، ص 152
23- السوري ، الضرائب العثمانية ، ص 367 ، ص 390 ، ص 369 ، ص 384
24- المصدر نفسه
25- المصدر نفسه ، ص 369 ، ص 384
26- السوري ، الضرائب العثمانية ، ص ، 369 - 384 ، ص 383 ، ص 384
27- الضرائب جديد ة بنسبة 6 % تضم إلى جملة التجهيزات العسكرية اعتبارا من سنة 1316 أكتوبر ، ص 86 22 حزيران 1316 هـ 1900 م
28- خصم تبرعات بمقدار 1 % من رواتب الموظفين لصالح الأسطول الحربي ، طرابلس 1910 ، وثيقة رقم 2315
29- السوري ، الضرائب العثمانية ، ص ، 383 - 384
30- السوري ، الضرائب العثمانية ، ص 384